الأمم المتحدة A/57/311/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
6 September 2002
Arabic
Original: Arabic/English/Russian

الدورة السابعة والخمسون

البند ١١١ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

حقوق الإنسان والتنوع الثقافي

تقرير الأمين العام**

إضافة

أولا - مقدمة

بعد تقديم تقرير الأمين العام، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥٦/٥٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وردت معلومات إضافية.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

أيرلندا

[الأصل: بالانكليزية]
[٢ آب/أغسطس ٢٠٠٢]

تؤيد الحكومة الأيرلندية مبادرات الأمم المتحدة المتخذة في ميدان حقوق الإنسان والتنوع الثقافي، وتنظر إلى إرساء احترام التنوع الثقافي بوصفه أقوى وسيلة ممكنة لمكافحة العنصرية وكراهية الأجانب. وإقرارا منها بأن جزءا لا يتجزأ من عملية وضع استراتيجية

* A/57/150.

** قُدم هذا التقرير لدى ورود الردود من الحكومات.

101002 091002 02-58336 (A)
0258336

لمكافحة العنصرية يتمثل في بناء مجتمع شامل يكون فيه احترام التنوع الثقافي هو القاعدة، شرعت حكومة أيرلندا في اتخاذ المبادرات التالية:

- البرنامج الوطني للتوعية ضد العنصرية المعنون ''اعرف العنصرية''، وهو يهدف إلى إيصال رسائل عديدة من بينها أن أيرلندا تغدو تدريجيا مجتمعا متعدد الثقافات، وفي ذلك تكمن قوتها. ومن بين الإجراءات المتخذة في إطار هذا البرنامج تمويل مسلسل تليفزيوني يبين مختلف الثقافات العديدة الموجودة حاليا في أيرلندا. ويجري العمل على إعداد نسخة من هذا المسلسل مسجلة على أشرطة الفيديو تكون مناسبة لعرضها في المدارس. وتم أيضا في إطار هذا البرنامج توزيع منشور على كل أسرة معيشية في البلد بعنوان ''ما يمكنك عمله لمكافحة العنصرية''. ويدعو هذا المنشور الناس، كما يدعو، إلى مد يد الصداقة للأشخاص الذين ينتمون إلى خلفية ثقافية مختلفة، وتعليم الأطفال احترام الثقافات المختلفة.

- يجري العمل، في أعقاب المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية، على وضع خطة عمل وطنية لمكافحة العنصرية. والهدف من عملية التخطيط وضع استراتيجية من أجل التصدي للعنصرية وتشجيع قيام مجتمع يتسع للجميع. وقد أصدرت الحكومة وثيقة مناقشة بعنوان ''نحو خطة عمل وطنية لمكافحة العنصرية في أيرلندا'' بهدف توفير المعلومات للجمهور بشأن هذه الخطة.

- ويشمل برنامج الحكومة الصادر مؤخرا الالتزامات التالية:

(أ) تعزيز العمل الممتاز الجاري حاليا في مدارسنا للتثقيف في مجال التنوع والترويج للتسامح؛

(ب) تعيين فريق خبراء في إدارة التغير الثقافي، بغية إسداء المشورة للحكومة بشأن الجوانب الاستراتيجية ووضع نهج متكامل إزاء هذه المسألة المعقدة.

وتقر أيرلندا بأن التحدي المتمثل في ترسيخ التنوع والتمايز الثقافي دون الإخلال بالهوية الثقافية، يُشكل أحد التحديات التي تواجهها المجتمعات كافة. وتعتقد أيرلندا أن منظمة الأمم المتحدة توفر وسيلة للتصدي لهذا التحدي على الصعيد الدولي، وأنه ينبغي تشجيع هذه الجهود ودعمها.

الكويت

[الأصـــل: بالعربيـــــة]
[٨ آب/أغسطس ٢٠٠٢]

يود الوفد الإفادة بأن من سمات المجتمع الكويتي التسامح وبأنه يؤمن بالمحبة والسلام وباحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وباحترام التنوع الثقافي.

وإن دولة الكويت تُقدر وتحترم جميع الثقافات والديانات ولا يوجد فيها تمييز بشأن العنصر البشري من ناحية الدين أو العرق أو اللغة، متى كان ذلك لا يتعارض مع النظام العام والقيم السائدة بالدولة.

ومن هذا المنطلق، فقد حرصت دولة الكويت على أن تكون تشريعاتها متفقة مع تلك القيم والمبادئ. فقد أولى الدستور الكويتي النشاطات الثقافية الأهمية المطلوبة لها، وجعلها من المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي، وهذا ما أكدت عليه المادة ١٤، والتي نصت على أن الدولة ترعى العلوم والآداب والفنون وتشجع البحث العلمي.

كما أن دولة الكويت تحرص على المشاركة في المؤتمرات والاجتماعات الدولية ذات الصلة، وكان آخرها المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، الذي عقد في دربان في جنوب أفريقيا سنة ٢٠٠١.

ومن مظاهر اهتمام الدولة بالأنشطة الثقافية إنشاؤها للعديد من المؤسسات الثقافية والعلمية التي تعنى بهذه الأنشطة، تحقيقا للغايات المنشودة منها بما يتيح للجميع بلا استثناء الاستفادة من هذه النشاطات والخدمات التي تقدمها تلك المؤسسات. فعلى سبيل المثال:

١ - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الذي يدعم العديد من الأنشطة الثقافية والأدبية والتي منها الإشراف على المهرجانات الثقافية، لا سيما مهرجان القرين الثقافي الذي يقام سنويا في دولة الكويت، والذي يشارك فيه العديد من الدول لاحتوائه على الكثير من الأنشطة الثقافية.

٢ - مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، والتي تقدم جائزة سنوية لأبرز الدراسات والمؤلفات التي تصدر في العالم وتتعلق بالعلوم والآداب والفنون والثقافات.

٣ - تشجيع إقامة الأسابيع الثقافية من قبل دول العالم في الكويت وتحت إشراف سفاراتها المعتمدة في دولة الكويت، وذلك لتعريف المجتمع الكويتي بثقافات تلك الدول.

٤ - تحرص دولة الكويت على إقامة الأسابيع والأنشطة الثقافية في الخارج، لغرض تعريف شعوب تلك الدول بثقافة المجتمع الكويتي سعيا إلى التقارب فيما بين الشعوب.

الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]
[١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢]

تم في روسيا صياغة برنامج حكومي شامل للحفاظ على الثقافة الشعبية التقليدية وتطويرها، يشمل تدابير لدراسة وجمع وترويج أفضل نماذج الثقافة الروحية. ويجري سنويا الاحتفال بمئات الأعياد والمهرجانات الشعبية التي تنظم في إطارها معارض وأسواق للأشغال والحرف الفنية الشعبية، والأزياء العرقية والآلات الموسيقية الوطنية، فضلا عن حلقات عمل ومختبرات إبداعية.

وتُشارك روسيا مشاركة فعالة في تنفيذ مشروع اليونسكو المعنون ''روائع التراث الشفهي وغير المادي للبشرية''. وقد أدرج في القائمة الأولى التي أعلنت في أيار/مايو عام ٢٠٠١ ترشيح مجموعة ''سيميسكييه'' (من منطقة بورياتيا) التي تُعنى بإحياء العادات العرقية القديمة. وسوف تقدم روسيا ترشيحها أيضا للقائمة الثانية للروائع (عام ٢٠٠٣).

وتُشارك روسيا في المؤتمرات الدولية والحلقات الدراسية الإقليمية المعنية بتنفيذ توصية اليونسكو، المتعلقة بالحفاظ على الثقافة التقليدية والفولكلور (١٩٨٩). وقد جرت حلقتان دراسيتان في هذا الإطار على أراضي روسيا: أولاهما في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ في فيليكي نوفغورود، لبلدان أوروبا الشرقية وآسيا التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والأخرى في آب/أغسطس ٢٠٠١ في ياكوتسك، لمناطق مقاطعة سيبريا. ولكون التوصية الصادرة في عام ١٩٨٩ تشكل حاليا النص القانوني الدولي الوحيد المتعلق بالتراث الثقافي غير المادي، تم في الدورة الحادية والثلاثين الماضية للمؤتمر العام لمنظمة اليونسكو اتخاذ قرار بضرورة وضع اتفاقية دولية للحفاظ على التراث الثقافي غير المادي. وتجري وزارة الثقافة التابعة للاتحاد الروسي حاليا مشاورات مع المؤسسات الحكومية الفرعية المعنية بمسائل التراث الثقافي غير المادي، من أجل صياغة مقترحات روسيا حيال مشروع الاتفاقية المقبلة.

وقد اعتمدت الدورة الحادية والثلاثون للمؤتمر العام في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ إعلانا عاما لليونسكو بشأن التنوع الثقافي، شاركت روسيا مشاركة فعالة في صياغة نصه. وقد تضمنت ديباجة الإعلان وبعض مواده صياغة اقترحها الجانب الروسي استنادا إلى أفكار الأكاديمي د. س. ليخاتشوف، وتقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية،

وكذلك إلى أحكام إعلان مبادئ التسامح الذي أقر في عام ١٩٩٥، والذي شاركت روسيا في رعايته.

وسوف يساهم إقرار هذا الإعلان في نشوء آلية قانونية إضافية في روسيا لحماية حقوق المواطنين في الخارج، حيث أن الإعلان يقر بأن الحقوق الثقافية تُشكل جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان، وبالتالي فإنه يقر بحق كل إنسان في التعبير عن نفسه وعن إبداعه بأي لغة من اللغات، ولا سيما بلغته الأم.

تايلند

[الأصل: بالانكليزية]
[٨ آب/أغسطس ٢٠٠٢]

نظرة عامة

دأبت تايلند، على مر التاريخ باعتبارها بلدا يقع في وسط شبه جزيرة الهند الصينية، على استضافة أناس من مختلف الثقافات. وقد قامت ثقافة تايلند الأصلية المحبة للسلام، إلى جانب العقيدة البوذية السائدة هناك، والتي تعلي قيم التسامح والصبر والتفهم والاحترام للآخر، بدور مهم في صياغة انفتاح المجتمع التايلندي على مختلف التقاليد والثقافات والأديان.

وبسبب المؤثرات المذكورة أعلاه، استطاعت الجاليات ذات الخلفيات الثقافية المتنوعة، بشكل تدريجي على مر التاريخ، أن تنحى قدرتها على الترحيب بوجود اختلافات في الثقافات والمعتقدات الدينية للآخرين. وأدى التفاعل المستمر بين تلك الجماعات إلى إيجاد روح جماعية عامة بين التايلنديين، ارتبط فيها التنوع الثقافي بحقوق الإنسان.

الإطار التشريعي

ينعكس احترام تايلند للتنوع الثقافي وارتباطه بحقوق الإنسان، على نحو شديد الوضوح، في المادة ٤٦ من الدستور التايلندي BE 2540 (١٩٩٧) التي تنص على أن ''الأشخاص الذين يتجمعون لتشكيل مجتمع تقليدي، لهم حق الاحتفاظ بعادات ومعارف وفنون محلية أو ثقافات مجتمعهم أو وطنهم واستعادتها، والمشاركة في إدارة وصيانة وحفظ واستغلال الموارد الطبيعية والبيئة على نحو متوازن ومستدام، وفقا لما ينص عليه القانون''. وبفضل هذه المادة، تشجع الجماعات الثقافية المتنوعة في تايلند على التعايش السلمي واحترام حق الآخر في تقرير مصيره الثقافي.

الإطار المتعلق بالسياسات

تقوم سياسة تايلند إزاء التنوع الثقافي، سواء على المستوى الوطني أو المحلي، على الاستيعاب لكفالة تعايش الجماعات ذات الخلفيات الثقافية المتنوعة في وئام. علاوة على ذلك، وكما أكد مكتب مجلس الأمن الوطني، تتبع السياسة الوطنية الحالية لتايلند إزاء التنوع الثقافي نهجا يحتل فيه البشر مكان الصدارة. ويركز هذا النهج على احترام كل فرد في المجتمع للتنوع الثقافي باعتباره قوة اجتماعية إيجابية دون أن يتخلى عن جذوره الثقافية، التي ستمكنه من التكيف مع العولمة الحالية للثقافة.

التعليم والتنوع الثقافي وحقوق الإنسان

تعترف تايلند، حسبما ورد في الدستور، بوجود صلة بين التنوع الثقافي وحقوق الإنسان. ولذا تركز وزارة التعليم على نشر نوع من الوعي الاجتماعي الذي يكفل احترام حقوق الإنسان والتنوع الثقافي.

علاوة على ذلك، وفضلا عن مكتب اللجنة الوطنية للثقافة، تشجع تايلند الحفاظ على الثقافات المحلية بصفة خاصة، عن طريق دمج الحكم والدروس المستفادة من أساليب الحياة المحلية في الثقافات الأصلية ضمن المناهج التعليمية بجميع مستوياتها، بما في ذلك نظم التعليم غير الرسمية. فضلا عن أن تايلند تقدم الدعم للأشخاص الذين يعملون من أجل الحفاظ على الفنون والثقافات المحلية مثل فنون التصوير والعمارة والأدب والفنون المسرحية وذلك عن طريق دعم:

- تدريب هؤلاء الأشخاص وحصولهم على المعلومات
- التفاعل فيما بينهم وتبادل الخبرات
- إنتاجهم من العمل الإبداعي ذي القيمة الثقافية الرفيعة

والهدف هو تمكين الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات ثقافية من الحصول على اعتراف عامة الجمهور بهم وإثراء التنوع الثقافي في تايلند. وهكذا، يمكن أن يصبحوا جهات تنسيق داخل جماعاتهم يساعدون في المحافظة على التنوع الثقافي على الصعيد الوطني بالإضافة إلى ذلك، تقدم تايلند الدعم أيضا إلى الأنشطة المشتركة بين الثقافات بين أفراد الجماعات المختلفة لتشجيعهم على تفهم وقبول التنوع الثقافي، فضلا عن إمكانية الاندماج الثقافي الذي قد ينتج عن هذا التفاعل.

وأخيرا، بالاقتران بالحفاظ على ثقافة الأقليات، تقدم حكومة تايلند مساندة قوية أيضا للحفاظ على التيار الثقافي الوطني السائد في تايلند عن طريق دعم الدراسات والبحوث المتعلقة بالثقافة الوطنية ككل ودعم الأنشطة الثقافية في جميع أنحاء البلاد.

أمثلة مختارة

السكان المسلمون في جنوبي تايلند

نجحت حكومة تايلند في أن تضمن ألا تشكل سياسة الأمن الوطني المطبقة في المقاطعات الواقعة على الحدود الجنوبية لتايلند، انتهاكا للهوية الثقافية والدينية للأغلبية المسلمة من سكان تلك المقاطعات.

ولكي تكفل حكومة تايلند حصول جماعة تندرج ثقافتها ضمن الأقليات، على نفس الاعتراف الذي تحصل عليه الجماعات الأخرى، فهي تشدد على أن الهوية الثقافية للشعب هي أهم عنصر في الموضوع. لذا شجعت الحكومة المجتمعات المحلية المسلمة على أن تشارك مشاركة كاملة في صياغة سياسة الأمن الوطني المطبقة في المقاطعات الواقعة على الحدود الجنوبية، وتعمل الحكومة بالاشتراك مع المجتمع المحلي على كفالة صون الهوية الثقافية والدينية لأفراد هذا المجتمع، مع الحرص على أن يظلوا جزءا لا يتجزأ من المجتمع التايلندي ككل. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل عن دراسة هذه الحالة في الوثيقة المرفقة طي هذا[1].

أفراد قبائل التلال في تايلند

تعيش العديد من قبائل التلال في شمالي تايلند، ولكل منها طريقة معيشة متميزة. والاختلافات الثقافية بين هذه القبائل وبين بقية سكان تايلند واضحة جلية، نظرا لأن ثقافات تلك القبائل تأثرت تأثرا شديدا بحياتها في المناطق الجبلية من تايلند، والتي تبعد كثيرا عن بقية المجتمع، واستمرت لهذا السبب. وقد حاولت حكومة تايلند، اعترافا منها بهذه الحقيقة، أن تمكن تلك القبائل من المحافظة على ثقافاتها ومعتقداتها الدينية إزاء التغيرات الاجتماعية والعالمية التي أثرت على تايلند. وهكذا شجعت الحكومة وضع سياسات تحترم التنوع الثقافي لقبائل التلال وتدعم المحافظة على معارفهم المحلية واستخدامها على نحو إيجابي.

الاستنتاجات

تعتقد تايلند أن العولمة برغم بحثها المستمر عن القيم العالمية المشتركة، سيظل العالم في الواقع مجتمعا متنوع المشارب. وقد ينجم عن التنوع الثقافي، بإمكاناته كقوة للتعبئة

الاجتماعية، قدر كبير من الدمار بتغذيته لروح عدم التسامح والصراع والعنف، أو قد يجلب تغييرات عظيمة بناءة إذا تبنى روح التسامح والصفح والتفهم داخل المجتمع.

وتعترف تايلند، من واقع تجربتها، بأن اختيار الهوية الثقافية هو حق للفرد كما أنه حق للمجتمع. ولكي تكفل أن يكون التنوع الثقافي مصدرا للقوة وليس الضعف، تمنح حكومة تايلند الأولوية لتشجيع الاعتراف بالتنوع الثقافي فيما بين المجتمعات المحلية. وكما يتبين من الأمثلة المذكورة آنفا، تحظى الجماعات الثقافية المختلفة بالتشجيع كي تحافظ على الثقافة التي تختارها، وتتعلم من الآخرين في الوقت نفسه. ولذا تتعايش الأقليات الثقافية التايلندية في إطار الثقافة الوطنية للبلد ككل، تساعدها تشريعات ذات طابع إنساني وأطر للسياسات تربط حقوق الإنسان بالتنوع الثقافي، وخطة تعليمية شاملة وجهود تُبذل لتشجيع الأطراف كافة على المشاركة والتفاعل.

ثالثا – الردود الواردة من منظومة الأمم المتحدة

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

[الأصل: بالانكليزية]
[٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢]

أحاطت المنظمة علما بقرار الجمعية العامة ٥٦/١٥٦ الذي اتُّخذ اتساقا مع ”الصكوك العديدة التي أصدرتها منظومة الأمم المتحدة والتي تعزز التنوع الثقافي“.

واعترفت الجمعية العامة، على وجه الخصوص بأن التنوع الثقافي ومواصلة التنمية الثقافية هي مصدر للإثراء المتبادل، وأن كل ثقافة تستحق الاعتراف بها واحترامها والحفاظ عليها. كما أكدت أهمية أن تتمسك الشعوب والدول كافة بتراثها الثقافي وتقاليدها وأن تنميها وتصونها.

واعتمد مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في دورته الحادية والثلاثين المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ المعاهدة الدولية المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وتعترف المعاهدة بأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة هي مادة خام ضرورية لتحسين الخصائص الوراثية للحاصلات، سواء نتيجة لاختيارات المزارعين، أو التكاثر التقليدي للنباتات أو التكنولوجيا الحيوية الحديثة، وهي موارد ضرورية وبأن مساهمات المزارعين في جميع مناطق العالم سواء في الماضي أو الحاضر أو المستقبل لا سيما في المراكز الأصلية وتلك

التي تتميز بالتنوع، الرامية إلى الحفاظ على تلك الموارد وتوفيرها، هي حق أساسي للمزارعين.

ومن الأطراف المتعاقدة لمسؤوليتها في الحفاظ على التنوع العالمي من الموارد الوراثية النباتية إزاء الأجيال في الماضي والمستقبل، فإنها تعترف بالمساهمة الضخمة التي قدمتها الجماعات المحلية والسكان الأصليون والمزارعون من مناطق العالم كافة، وخاصة الموجودون منها في المراكز الأصلية ومراكز تنوع المحاصيل، وما زالوا يقدمونها من أجل الحفاظ على الموارد الوراثية النباتية وتنميتها (انظر المادة ١٩)؛ وتشجع أو تدعم المجتمعات المحلية في جهودها الرامية إلى إدارة وحفظ مواردها الوراثية النباتية في المزارع (انظر المادة ٥-١ [(ج)]). ودعم عملية الحفظ في المواقع بجملة أمور منها تعزيز جهود الجماعات الأصلية والمحلية. (انظر المادة ٥-١ [د]).

ولا شك في أن المعاهدة التي أكدت، في مجال التنوع الحيوي، على أهمية صون واستخدام وتبادل وبيع البذور وغيرها من موارد التكاثر التي تم صونها على مستوى المزرعة تتناول على نحو واضح المفاهيم الثقافية جنبا إلى جنب مع المفاهيم الواردة في القرار المذكور آنفا.

علاوة على ذلك تجدر الإشارة إلى أن المعاهدة تضم استراتيجية للتمويل تهدف إلى جمع الأموال اللازمة للأنشطة والخطط والبرامج ذات الأولوية، لا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتنص على أن تكفل الحكومات الوطنية حقوق المزارعين من خلال ما يلي:

- حماية المعارف التقليدية ذات الصلة.
- المشاركة العادلة في اقتسام الفوائد الناتجة عن استخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة
- المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بحفظها واستخدامها المستدام على المستوى الوطني.

ونص المعاهدة متاح على العنوان الالكتروني التالي: http://www.fao.org/Legal/

وتعمل منظمة الأغذية والزراعة أيضا في مجال حقوق الإنسان الأساسية الأخرى مثل الحق في الغذاء الكافي، الذي نص عليه بوضوح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة ٢٥). وقد أدرج هذا الحق في ميثاق تأسيس منظمة الأغذية والزراعة. وتشير ديباجته إلى كفالة تحرير البشرية من الجوع باعتبارها أحد الأسباب الرئيسية لإنشاء المنظمة.

وبمناسبة مرور خمسة أعوام على انعقاد مؤتمر القمة العالمي للأغذية في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بمقر منظمة الأغذية والزراعة في روما، اعتمد رؤساء الدول والحكومات أو ممثلوهم إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد (WFS: fy/2002/3). ويؤكد الإعلان مجددا، ضمن جملة أمور، في ديباجته حق كل فرد في الحصول على أغذية مأمونة ومغذية. ويدعو في الفقرة ١٠ منه مجلس المنظمة إلى أن يشكل في دورته الثالثة والعشرين بعد المائة فريق عمل حكومي دولي، بمشاركة أصحاب المصلحة، في إطار متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي للأغذية، لكي يضع، في غضون سنتين، مجموعة من الخطوط التوجيهية الطوعية لمساندة جهود الدول الأعضاء في التحقيق التدريجي للحق في أغذية كافية في إطار الأمن الغذائي الوطني، علاوة على ذلك طلب رؤساء الدول والحكومات من المنظمة، بالتعاون الوثيق مع أجهزة المعاهدات ذات الصلة ومع وكالات وبرامج الأمم المتحدة، أن تقدم المساعدة لفريق العمل الحكومي الدولي.

وتحقيقا لهذه الغاية، اقترحت المنظمة، في ورقة معنونة ''برنامج لمكافحة الجوع: الحد من الجوع من خلال التنمية الزراعية والريفية وإتاحة فرص أكبر للحصول على الغذاء'' قدمت خلال مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد، الشروع في إنشاء تحالف دولي لمكافحة الجوع يمكن أن يحشد الإرادة السياسية والخبرة التقنية والموارد المالية، لكي يتمكن كل بلد من تخفيض عدد المصابين بنقص التغذية بواقع النصف على الأقل بحلول عام ٢٠١٥. وتنص أهداف التحالف أساسا في تعزيز الالتزام العالمي والوطني بالقضاء على الجوع واتخاذ إجراءات في هذا الصدد، وتطوير رؤية مشتركة للتدابير التي ينبغي اتخاذها للحد من عدد الجوعى؛ ودعم إنشاء شراكات تعود بفوائد متبادلة بين الأعضاء، بما في ذلك الحكومات والمجتمعات والمؤسسات المحلية، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

والإعلان متاح على العنوان الالكتروني التالي: http://www.fao.org/DOCREP/.MEETING/004/Y6948E.HTM

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

[الأصل: بالانكليزية]
[٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢]

يعترف برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بأن لكل ثقافة مكانة وقيمة تستحق الاحترام والصون، ويعترف كذلك بأن قيم ومبادئ العدالة

والمساواة وعدم التمييز والتسامح والاحترام يجب دعمها في المجتمعات المحلية والدول المختلفة.

وفي سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تراعى ثقافات البشر عند وضع برامج الوقاية والرعاية. وهذا أمر ضروري لتغيير الأنماط السلوكية في المدى البعيد، وهو أمر حيوي للحد من انتشار هذا الوباء أو القضاء عليه.

وعلى سبيل المثال، فقد أدت التبعية الاقتصادية والأمية المنتشرة بين النساء والفتيات غالبا إلى نوع من التبعية الجنسية التي تؤدي إلى نوع من الإيذاء، وسفاح الأقارب في بعض الأحيان، والحمل والزواج المبكر، وأيضا الدعارة القسرية. ويمكن أن تتفاقم هذه الأوضاع بسبب منظومة القيم التقليدية المتأصلة، لا سيما في المجتمعات الريفية.

وقد يكون للثقافة أيضا تأثير قوي على المعايير الجنسانية والجنسية. فالثقافات التي لا تشجع تعليم النساء والفتيات واستقلالهن يمكن أن تجعلهن أكثر اعتمادا اقتصاديا وجنسيا على الذكور. والثقافات التي تنتج حالات الاعتماد هذه يمكن أن تزيد من فرص إصابة النساء بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لأنها تسلبهن القدرة على المطالبة باستخدام الرجال للواقي الذكري. والثقافات التي تُعلي من قيمة عذرية الفتاة يمكن أن تهيئ مناخا يؤدي إلى انتقال الفيروس لتشجيعها الرجال الأكبر سنا على ملاحقة الفتيات الصغيرات.

وعلاوة على ذلك، يتأثر الرجال بالمعايير الثقافية المتعلقة بالرجولة، وبعضها سلبي للغاية فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، حيث يتمتع الرجال في غالب الأحيان، لأسباب اجتماعية وثقافية واقتصادية، بوضع أقوى في علاقتهم مع النساء. مما يمنحهم قدرة أكبر على تحديد وقت ومكان ممارسة الجنس، واستخدام الواقي الذكري من عدمه.

ولمعالجة بعض من هذه الموضوعات، شرعت أمانة البرنامج، بالاشتراك مع اليونسكو في مشروع بعنوان ''نهج ثقافي تجاه الوقاية والرعاية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز'' في أيار/مايو ١٩٩٨، بهدف الحث على التفكير واتخاذ إجراءات نحو تطبيق أفضل لنهج ثقافي، مما يحفز الناس على إدخال تعديلات على سلوكياتهم الجنسية وغير الجنسية وإيجاد بيئة أكثر دعما لتوفير الوقاية والرعاية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية.

وقد شملت الإجراءات الملموسة تنظيم عدة حلقات عمل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بشأن النهج الثقافي تجاه الوقاية والرعاية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عقدت في كل من المواقع التالية:

- داكار، السنغال (٦-٨ آب/أغسطس ٢٠٠١)

- الرباط، المغرب (٣٠ أيار/مايو، ٢ حزيران/يونيه، ٢٠٠١)
- نيودلهي، الهند (٢٠٠١)
- نيروبي، كينيا (٢-٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)

وهناك أنشطة جارية تشمل:

- إصدار ثلاثة كتيبات عن ''النهج الثقافي تجاه الوقاية والرعاية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز'' في مجالات السياسات والاستراتيجية، وتصميم المشروع والعمل الميداني؛
- إنتاج مواد للتدريب؛
- اتخاذ مبادرات ملائمة من الناحية الثقافية بشأن الإعلام والتعليم والاتصال.

الحواشي

(١) الوثيقة المتعلقة بسياسة الأمن الوطني في المقاطعات الواقعة على الحدود الجنوبية (١٩٩٩-٢٠٠٣) الصادرة عن مكتب مجلس الأمن الوطني لتايلند، متاحة لمن يريد الاطلاع عليها بناء على طلب يقدم إلى شعبة الوثائق التابعة للجمعية العامة.